الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

السنة الثالثة تاريخ

محاضرات مقياس: تاريخ النظم السياسية

المحاضرة رقم 05:

النظم السياسية الليبرالية الحديثة

أستاذ المقياس:

د/ راجعي عبد العزيز

السنة الجامعية: 2024/2023

مقدمة:

هناك تعدد في تصنيف الأنظمة السياسية ونمطها وذلك حسب تعدد اتجاهات دارسيها، فيقسمها البعض بالنظر إلى الهيئة التي تقع على عاتقها المسؤولية العليا، فإذا كانت هذه المسؤولية بيد شخص منفرد ومنفصل عن البرلمان يسمى عندها النظام بالنظام الرئاسي، وإذا كانت السلطة بيد هيئة جماعية عليا سمي النظام بنظام مجلسي أو نظام حكومة الجمعي (نظام الحكومة الجمعية)، كما يمكن أن تكون المسؤولية موزعة ومتوازنة بين الهيئة التنفيذية والبرلمان فحينها يسمى النظام بالنظام البرلماني.

أولا/ النظام الرئاسي:

1. **مفهومه:**

النظام الرئاسي نظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يمنح صلاحيات واسعة للرئيس الذي ينتخب عن طريق الاقتراع العام والمباشر، ويشكل حكومة لتنفيذ برنامجه السياسي وتكون هذه الأخيرة مسؤولة أمامه، حيث يجمع الرئيس بين مهمتين رئاسة الدولة ومهام السلطة التنفيذية برئاسة رئيس الحكومة، كما يساعد رئيس الدولة في القيام بمهامه مجموعة من المساعدين كالأمين العام.

2. **مزايا وعيوب النظام الرئاسي:**

أ/ المزايا:

- تحقيق الاستقرار السياسي.
- تمتع رئيس الدولة بشعبية كبيرة وهيبة ذلك أنه مرشح ومنتخب من طرف الأمة.
- يمنح الرئيس سلطات واسعة، فيكون له دور كبير في إدارة الأزمات مما يحقق استقرارا إداريا.
- يبنى هذا النظام على مبدأ استقلال السلطات، الأمر الذي يسمح لكل سلطة التركيز على جهودها في مجال تخصصها بنوع من الحرية في الحركة والمناقشة.
- نجاح وفعالية هذا النوع من الأنظمة السياسية، يكون في الدول الديمقراطية التي تتمتع بنوع من النضج والوعي السياسي العالي.

ب/ العيوب:

- ظهور الخلافات السياسية لاسيما خلال فترة الانتخابات الرئاسية، مما قد يؤدي الى ظهور أزمات بين الأحزاب وأعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية.
- انفصال السلطتين التشريعية والتنفيذية امر غير مرغوب فيه، لأن التعاون شرط أساسي وضروري لتسهيل إجراء الاستحقاقات السياسية وتحقيق أهدافها.

- نظام يلغي مبدأ المسؤولية السياسية مما يعني إمكانية التهرب منها وصعوبة معرفة المسؤول الفعلي عن الخطأ.

- مسألة الاستقلال لكل من رئيس الدولة والسلطة التشريعية، قد يؤدي إلى وقف كل منهما نقيض الآخر.

- تتألف السلطة التشريعية من عدة لجان تشريعية مستقلة عن بعضها البعض، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقسيم السلطات وضياع المسؤوليات والصلاحيات.

- ليس للنظام الرئاسي القدرة على تصحيح عيوبه ومعالجتها، عكس النظام البرلماني، فالسلطة التنفيذية بحكم ابتعادها عن السلطة التشريعية تكون بعيدة عن انتقادها.

- الفصل بين السلطات قد يؤدي إلى هدم وحدة الدولة والجمع بين السلطة الواسعة والاستقلال في نفس الوقت قد يؤدي للدكتاتورية.

ثانيا/ النظام البرلماني:

1. مفهومه:

هناك تعاريف عديدة للنظام البرلماني وكلها تقريبا تركز على العناصر المشكلة للبرلمان وخصائصه، وليسن هناك تعريف دقيق له، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

- هو النظام الذي يتضح فيه التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

- يرى البعض الآخر أنه النظام الذي تتوفر فيه شروط النظام السياسي، على غرار المسؤولية السياسية والجماعية للوزراء، والتوازن والمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى عدم مسؤولية رئيس الدولة.

- هو كذلك نظام الفصل المرن بين السلطات، حيث تتعاون السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وبواسطة حكومة مسؤولة أمام البرلمان.

- يعتبر النظام البرلماني من بين الأنظمة النيابية التي تقوم على وجود مجلس منتخب يستمد سلطته من الشعب الذي انتخبه، ويقوم على أسس وأركان.

2. إيجابيات النظام البرلماني:

أ/ الإيجابيات:

- تحقيق الانسجام التام بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية والتفاعل الحقيقي بين السلطات الثلاث مما يجعل كل منهما مكملة للأخرى.
- ترسيخ الديمقراطية ومنع الاستبداد.

- تحمل المسؤولية السياسية.
- توفر عامل الكفاءة والخبرة العالية في منتسبيه.
- حماية مصالح الشعب من خلال ممثليه في الهيئة التشريعية.
- يعتبر رمزية معبرة عن النضج والوعي السياسي من خلال مناقشاته البرلمانية.

ب/ العيوب:

- عدم استقرار الحكومات بسبب تشكيل حكومات ائتلافية تتكون من عدة أحزاب متنافرة في أهدافها السياسية ومتعارضة في برامجها الانتخابية.
- تضييع وقت الوزراء في المواجهات والمناقشات مع السلطة التشريعية وحضور جلسات البرلمان.
- اعتماد هذا النظام على التدقيق والموازنة قد يقضي على مبدأ الفصل بين السلطات من الناحية العلمية.
- تأثير جماعات المصالح والولاءات الضيقة حزبيا على الحكومة.
- الإخلال بالتوازن بين السلطتين في بعض الأحيان.
- نظام يقوم على وجود رئيس تنفيذي واحد.
- نشأ هذا النظام في بيئة سياسية معينة وأن تطبيقه في دول أخرى قد لا يحقق أهداف النظام السياسي.
- تشجيع روح المعارضة نظرا لوضع المقاليد كلها بيد حزب الأغلبية.
- ظهور دكتاتورية الحكومة، حيث تكون مركزة بأيدي الوزراء في بعض الأحيان الذين بإمكانهم تقرير أي سياسة، واقتراح ما تشاء من تشريعات وهم واثقون بدعم السلطة التشريعية لها.
- ضعف الحكومة وعجزها في بعض الأزمات نظرا لعدم توفر أي مستوى ممكن من التضامن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ففي بعض الأحيان تقوم المعارضة باستغلال ذلك توجيه الانتقادات والانتقادات لتصرفات الحكومة مما قد يؤدي إلى عدم مجابهة ذلك بفعالية.
- عدم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب يؤدي إلى صعوبة محاسبته والوزراء من طرف الشعب.

ثالثا/ نظام حكومة الجمعية:

1. **مفهومه:**

يعد نظام حكومة الجمعية أحد اشكال الأنظمة السياسية الديمقراطية، وفيه ترجح كفة السلطة التشريعية، حيث يجمع البرلمان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك بأن تندب السلطة التشريعية من بين أعضاءها عدد من النواب لممارس السلطة التنفيذية، ويطلق عليهم تسمية الوزراء، وهم وكلاء عن السلطة التشريعية ولا يملكون إزاءها أية سلطات فلا يستطيعون حلها أو الدعوة لإجراء انتخابات جديدة، فهذه مهمة البرلمان، أما رئيس الدولة فسلطته شرفية.

2. **مزايا وعيوب نظام حكومة الجمعية:**

أ/ المزايا:

- يمثل مرحلة انتقالية تستطيع الدولة من خلالها تجاوز مرحلة حرجة من تاريخها.
- الهيئة التنفيذية مسؤولة سياسيا أمام البرلمان مما يمنع استبدادا السلطة التنفيذية.
- يعتبر أكثر النظم ديمقراطية، إذ يجعل للهيئة التي ينتخبها الشعب لتمثيله وهي البرلمان التحدث باسمه وتسيير شؤونه، وهذا يعتبر عملا ديمقراطيا.

ب/ العيوب:

- هذا النظام لا يمنع استبداد السلطة التنفيذية لأنه لا يمنع استبداد السلطة التشريعية.
- دمج كل السلطات بيد واحدة يؤدي إلى القضاء على الديمقراطية.
- رغم نجاح هذا النظام في سويسرا والذي يعود إلى ظروف خاصة، فإنه فشكل في الكثير من الدول.